

عبد الحميد هنية^(١) | Abdelhamid Henia

تجربة بحث في الأرشيفات العثمانية في تونس خلال العهد الحديث

A Research Experience in Tunisia's Modern Ottoman Archives

مقدمة

كيف يمكن أن تقيدنا الأرشيفات لاستحضار الماضي في غيريته؟ وهل يمكن أن يستحضر الماضي من خلال الأرشيفات من دون أن يُصطبغ بحاضر المؤرخ وبمدى قدرته الذاتية على استنطاق هذه الأرشيفات؟ وكيف يمكن أن يكون وضع المعرفة التاريخية عندما تستند إلى أرشيفات مصتبغة بالمنظومة التي كانت وراء وضعها، سواء كانت هذه المنظومة متمثلة في الدولة، أو في العائلة، أو في هيئة أخرى؟ وكيف يمكن أن نجد من تأثير الفراغات التي تتركها بالضرورة أرشيفات الدولة، خاصة أنها وضعت أولًا وبالذات لتلبية حاجة الإدارة المركزية؟ وكيف يمكن أن نجد من وقع الأرشيف وتأثيره اللاشعوري في المؤرخ عن طريق العبارات والكلمات المحفوظة بخطاب الإدارة المركزية، أو بمعايير المجتمع كله في لحظة معينة؟

لمعالجة هذه القضايا، أطلقت من التفكير في تجربتي الشخصية في التعامل مع الأرشيفات العثمانية لدراسة جوانب من تاريخ البلاد التونسية خلال الفترة الحديثة (القرون 17 و 18 و 19)، وهي تجربة ترجع إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ولم تكن لي في بداية تجربتي هذه دراية خاصة بالاشتغال بالأرشيفات، ولا بالمسائل المتعلقة باستعمالاتها، فأشرح كيف تعاملت مع هذه الوثائق، مبيناً تعرّضي والحلول التي اهتديت إليها لتخطي "المطباط" التي اعترضتني، وأبين كيف تعلمت أن أنتقل من مرحلة كنت أجمع فيها المعطيات من الخزان الأرشيفي وأنتقيها بعفوية كاملة قصد توظيفها لما سأراه مفيداً لبحثي، إلى مرحلة أكثر جدوى تتمثل في كوني أصبحت أقرأ من خلال المعطيات الأرشيفية ولا أكتفي بجمعها.

إن التفكير في ذاتية التمثي الذي اعتمدته في هذه الورقة أساسياً، بل يشكل جزءاً من المعرفة في هذا الموضوع، فالجانب الذاتي في الأرشيفات يقابل الجانب الذاتي في التعامل معها. هكذا بعد أن استعملت لعدة سنوات خلت الأرشيفات لدراسة جوانب شتى من تاريخ البلاد التونسية، هنا أنا أتوقف بعد أربعين سنة تقريباً للحظة تفكير، أعيد النظر في هذه التجربة، وفي الطريقة التي تعاملت بها مع هذه الأرشيفات، فهو عود إلى البدء، أبرز النجاحات في تجربتي وكذلك الإخفاقات.

أولاً: دراسة التاريخ المحلي بمدونة أرشيفية جاهزة

مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، أي بعد بضع سنوات من استقلال البلاد التونسية عن الاستعمار الفرنسي، بدأت تظهر نزعة جديدة لدى المؤرخين التونسيين نحو الاهتمام بالوثائق المحلية. وجاءت هذه النزعة كردة فعل على اتجاه ساد في الكتابات التاريخية

¹ أستاذ التاريخ الحديث، رئيس برنامج التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر
Professor of Histor, Head of History Program at the Doha Institute for Graduate Studies, Qatar

خلال فترة الاستعمار، تميز بالاعتماد على المصادر الأجنبية بصورة تكاد تكون كاملة. وكان يتعهد هذه الكتابات بالدرجة الأولى مؤرخون فرنسيون، ليست لهم معرفة بمحتويات الأرشيفات المحلية وبأهميتها. ثم هم لا يطمئنون إلا إلى المصادر الأجنبية مثل الأرشيفات الفرنسية، وهي بالنسبة إليهم أساسية لبناء معرفة تاريخية سليمة.

وبالنسبة إلى البحوث التاريخية المتعلقة بالعهد الحديث بالتحديد، كانت المصادر المعتمدة مستخرجة أساساً من الأرشيفات الفرنسية، ومن كتب الرحالة الأجانب بصورة عامة⁽²⁾، وما ثُرجم من مصنفات المؤرخين التي ترجع إلى تلك الفترة⁽³⁾. ولم يكن هناك اهتمام كبير إلى حد ذلك التاريخ بالأرشيف المحلي وبالمصادر العربية الأخرى. ومع نهاية السنتينيات من القرن العشرين، بدأت البحوث التاريخية المتعلقة بالعهد الحديث التي أنجزها مؤرخون تونسيون تقوم بالدرجة الأولى على استغلال وثائق الأرشيف الوطني⁽⁴⁾؛ وهو توجه ما فتئ يتتأكد بصورة تدريجية كلما تقدمنا في الزمن⁽⁵⁾، بحيث كان التوجه نحو الأرشيفات المحلية منطلقاً لعدة دراسات أُسست لمعرفة تاريخية ذات بال، غيرت جذرياً وجهة الإستغرافيا التونسية، لكن في هذا الدفع الجديد للإستغرافيا التونسية قلماً نجد مؤرخاً يركز في بحوثه على دراسة الأرشيف العثماني لأجل كتابة متونغرافية تاريخية تتناول بالدراسة جهة معينة في البلاد التونسية؛ إذ تميزت هذه الفترة بإنجاز دراسات ذات طابع شمولي، تتناول تاريخ البلاد التونسية في مجلملها خلال فترة زمنية معينة⁽⁶⁾.

فكان البداية في اتجاه كتابة تاريخ محلي مع رسالة الدكتوراه الحلقة الثالثة التي أقدمت على إنجازها حول واحات الجريد في الجنوب الغربي للبلاد التونسية، وعلاقتها بدولة البايات بين سنتي 1676 و1840⁽⁷⁾، وهي تجربة تقطع مع البحوث السابقة ذات الطابع الشمولي، والميزة الأخرى لهذا البحث كونه يرتكز أساساً على الدفاتر الجبائية التي أنشأتها دولة البايات حول منطقة الجريد. وتکاد تمثل هذه الدفاتر المصدر الوحيد لتناول واقع المجموعات المحلية بهذه الجهة بالدرس خلال العهد الحديث⁽⁸⁾. وهو ما لا

2 انظر على سبيل المثال:

Jean Ganiage, *Les Origines du protectorat Français en Tunisie (1861-1881)*, 2^{ème} éd. (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1968).

3 انظر مثلاً:

Mohamed Sghîr Ben Youssef, *Târikh al-mašra' al-mulkî fî salt'anat 'Awlâd 'Alî at-Turkî*, Victor Serres & Mohammed Lasram (trad.), *Mechra el-Melki: Chronique Tunisienne (1705-1771): Pour servir à l'histoire des quatre premiers beys de la famille Husseinite*, 2^{ème} éd. (Tunis: Éditions Bouslama, 1978).

4 كان الأرشيف التونسي يسمى في فترة السبعينيات من القرن الماضي "الأرشيف العام للحكومة التونسية"، ومقره بالوزارة الأولى بالقصبة في مدينة تونس.

5 وقف الأستاذ محمد الهادي الشريف في بحوثه في أواخر السبعينيات من القرن الماضي أرشيف جمعية الأوقاف بتونس (تم ضم هذا الأرشيف لاحقاً إلى مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي)، ومن بين البحوث التي اعتمد فيها الباحثون على الأرشيفات المحلية. ذكر:

Mohamed-Hédi Chérif, "Introduction de la piastre espagnole 'riyal' dans la Régence de Tunis au début du XVIIe siècle," in: *Les Cahiers de Tunisie*, tome XVI, no. 61-62-63-64, 1er-2^{ème}-3^{ème}-4^{ème} trim. (1968), pp. 45-55; Mohamed-Hédi Chérif, "L'Histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIIIe siècle à travers les sources locales: Enseignements et perspectives," in: J. Berque & D. Chevalier (éds.), *Les Arabes par leurs archives (XVIIe-XXe siècles)* (Paris: CNRS, 1976), pp. 101-118; Lucette Valensi, *Fellahs Tunisiens: L'Économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIIe et XIXe siècles* (Paris: La Haye Mouton, 1977); Taoufik Bachrouch, *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1977); Khalifa Chater, *Dépendance et mutations précoloniales: La régence de Tunis de 1815 à 1857* (Tunis: Publications de l' Université de Tunis, 1984).

6 المقصود بالدراسات التاريخية الشمولية تلك الدراسات التي تناولت تاريخ البلاد التونسية في كليتها، وخلال فترة طويلة من الزمن. يمكن أن نشير هنا إلى الأمثلة التالية: روبر برنشفيك، تاريخ إفريقي في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، نقله إلى العربية حمادي الساحلي في جزأين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)؛ أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون 17 و18 و19م: رسالة في تاريخ الثقافة، نقله من الفرنسية إلى العربية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي (تونس: بيت الحكم، 1993)؛ رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1980.

Valensi; Mohammed-Hédi Chérif, *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Alî (1705-1740)*, vol. 1, 2 (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984-1986); Bachrouch; Taoufik Bachrouch, *Le Saint et le prince en Tunisie: Contribution à l'étude des groupes sociaux dominants 1782 - 1881* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1989); Chater.

7 كان اختيار الموضوع بتوجيه وإشراف علمي من الأستاذ محمد الهادي الشريف. وناقشت هذه الرسالة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة تونس) في شباط / فبراير 1979. وجاءت تحت العنوان التالي:

Abdelhamid Henia, *Le Jérid: Ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840)* (Tunis: Publications de l'École normale supérieure de Tunis, 1980).

8 لقد سبق أن بين الأستاذ محمد الهادي الشريف أهمية هذا النوع من الوثائق بالمقارنة مع المصادر الأخرى مثل المصنفات الإخبارية والوثائق الصادرة عن قناصل الدول الأوروبيّة وكتب الرحالة، انظر: Chérif, "L'Histoire économique," pp. 222-223.

يمكن التعرف إليه فقط بالاعتماد على المصنفات الإخبارية والمصادر الأجنبية؛ إذ لا يهتم هذا الصنف من المصادر إلا بالمدن الكبرى، ويرحلات الدولة، وبالنخب العاملة والدينية، بصورة عامة. واحتياري موضوع واحات الجريد التونسي يعدّ تكيفاً مع طبيعة المادة الوثائقية المتوافرة حول الجهة. وكانت محظوظاً في تجربتي هذه، لأن هذه المستندات الأرشيفية كانت متوافرة في ما يسمى اليوم بالأرشيف الوطني التونسي، لذلك يمكن القول إنني وضعت يدي على مدونة أرشيفية جاهزة وفي متناول، وهو كل ما يتمناه أي باحث ليشتغل بكل أريحية، فانطلقت في مشروعه البحثي بشيء من الطمأنينة: موضوع محدد في الزمان والمكان، ومدونة مصدرية ثرية ومحدودة.

ثانياً: في بداية التجربة مع الدفاتر الجبائية

شرعت في التنقيب في الدفاتر الجبائية، وهي وثائق تتضمن معلومات غزيرة ودقيقة. وسؤالني في ذلك هل تساعد الدفاتر الجبائية على فتح نافذة ننظر من خلالها إلى واقع منطقة الجريد خلال الفترة المعنية؟ في ال وهلة الأولى التي باشرت فيها تصفح هذه الدفاتر، بدا لي أنني وضعت يدي على الأداة التي سأنفذ بواسطتها إلى واقع جهة الجريد. وفي حقيقة الأمر، كنت حينئذ أبحث في هذه الدفاتر عن مجرد إثباتات لفرضيات جئت بها مسبقاً.

لذلك سخرت جهدي لكي أجمع من دون هواة المادة الغزيرة المتوافرة في هذه الوثائق. أنسخ وأنسخ المعطيات وكأنني عثرت على كنز من المعلومات، تلك هي غنيمتني من الأرشيف، وهي لا تدعو أن تكون أكثر من عملية نقل لما كنت أعتقد أنه يمثل معلومات ثمينة، وأرتب هذه المعطيات في جذاذات مختلفة قصد استثمارها في استعمالات متوقعة لا أفقه بعد كلياً أبعادها المعرفية بصورة جلية، فلم أكن أعرف حقاً في تلك اللحظة ما عسى أن أفعل بهذه المعطيات؛ كل ما أراه أنها معطيات تبدو ثمينة ومتعددة، وكانت أقول سأرى لاحقاً ما عسى أن أفعل بها. هكذا أنظر إلى الدفاتر على أنها عبارة عن خزانة معطيات خام أجمعها عسى أن أوظفها لبناء معرفة تاريخية. في الواقع، كنت أتقدّم في الاشتغال بهذه الأرشيفات وكأني في طريق مظلم، ومع ذلك كنت أنتشّي عندما أرى الجذاذات تتکاثر أمامي، وأشعر كأنني أكتشف أشياء، من دون معرفة مسبقة إلى أي وجهة ستقودني. في الحقيقة كانت رؤيتي للدفاتر تقوم على نظرة صنمية للوثيقة، وهنا تكمن بالذات سذاجتي كباحث؛ سذاجة الباحث المبتدئ الذي لا يعرف كيف يرسم مشروعه حتى يفقه الغاية التي يريد أن يصل إليها، وأنا مثل الذي أُلقي به في اليمّ وقيل له إياك إياك أن تغرق، وكان الغرق آتياً لا محالة.

كانت تجربتي هذه مع الدفاتر الجبائية صادمة؛ إذ تفطنت بعد مدة زمنية من الاشتغال على هذه الدفاتر إلى قصورها، على الأقل من وجهة نظري في تلك اللحظة، وذلك على الرغم من دقة المعلومات التي وفرتها، فأيقنت أنها تكشف عن جوانب وتحفي في المقابل جوانب أخرى، ثم بدت لي المعلومات التي توفرها ذات رتابة مزعجة، فهي لا تتغير في معظمها من سنة إلى أخرى، وتمتد فترة عدم التغيير بالنسبة إلى بعض المعطيات أحياناً إلى عقود طويلة. إن اللافت للانتباه هو الجمود الذي ميز مقدارير الصرائب العادية الموظفة على الأهالي بدأية من عهد علي باشا (1735-1756) إلى تاريخ إنهاء العمل بالنظام الجبائي المعمول به في سنة 1840⁽⁹⁾ وطالت مدة رصد هذه الرتابة، وأصبحت في حيرة من أمري، أسأل نفسي عما يمكن أن أجنيه من معطيات لا تتغير كثيراً من سنة إلى أخرى.

⁹ باستثناء المحاولة الجريئة التي أقدم عليها الباي حسين بن علي سنة 1726-1727 والمتمثلة في عملية إحصاء خصّت "الرجالات"، و"البيوت"، والأزرق لدى القبائل (انظر: الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم 620)، والتي توقفت على إثر اندلاع الحرب بين "الحسينية" و"الباشية" في سنة 1728، فإن الدولة لم تقدم على تغيير جذري للنظام الجبائي قبل عهد أحمد باي (1837-1855)، حول هذا الإحصاء انظر: عبد الحميد هنية، "المملكة والأسرة لدى بعض القبائل التونسية في بداية القرن الثامن عشر"، *الكراسات التونسية*، مج. 30، العددان 121-122 (1982)، ص 171-185؛ وانظر أيضاً: Valensi; Henia.

لكتني تفطنت إلى أن عدم تغيير بعض المعطيات وتكرارها طيلة روح من الوقت لا يعني استمرار الممارسات الجبائية وجمودها في الواقع المعيش، بل يكشف عن سياسة معينة يتعين على تحديد ملامحها واستنتاجها من خلال بعض الممارسات التي لا تظهر دائمًا بصورة جلية. فهمت، إذًا، أن هناك حاجات يحول دون فهم هذه المصادر، فكانت الصدمة بمجرد الشعور بانسداد الأفق الذي يماني من المضي قدماً في النفاذ إلى كنه هذه المصادر حتى أتمت واقع منطقة الجريد التونسي، فكان من الضروري أن أراجع نفسي، وأتوخى منهجية مغايرة قصد معالجة هذه الدفاتر بطريقة مثل وياكثر جدوى.

وفهمت أنه مهما كانت دقة المصادر وثراوها فهي لا تبني البحث بذاتها، وعلى المؤرخ ألا يعتمدتها بعمقية وألا يأخذها على ظاهرها، وهي القناعة الأولى التي حصلت لي مع تجربتي البحثية في الدفاتر الجبائية بالأرشيف التونسي. هكذا استفدت من سذاجتي وأدركت أن عملي كان في البداية من دون جدوى كبيرة، وتفطنت إلى قصور المنهج الذي اعتمدته في تناولي دراسة هذه الدفاتر.

واضح أن الأرشيف لا يفهم بصورة عفوية، ولا يفهم بمجرد النظر إليه، فهو يحتاج إلى إحاطة واستحضار معطيات خارجية حتى يفصح عن مكتونه. هكذا تبيّن لي أنه من الضروري الحفر في كلمات الأرشيف للكشف عما تخفيه من معانٍ ودلائل، ظاهرها وخفيها؛ إذ لا تبوح الأرشيفات بهذه الدلالات ولا تفصح عنها، بل على المؤرخ استنتاجها بقراءة ما تخفيه الكلمات.

كشفت لي تجربتي إلى حد هذه المرحلة عن ضرورة التخلّي عن الفكرة السائدة التي تَعْتَبِرُ الدفاتر الجبائية مجرد خزانة أجمع منها ما طاب لي من المعطيات التاريخية، وكشفت لي أيضًا عن ضرورة مقاومة فكرة أن المصادر مهما كان نوعها تبوح بمخزونها بسهولة ومن أول وهلة، بل وجب على وضعها، بصورة متواصلة، تحت آلة التأويل والمساءلة. وهذا لا يتم من دون أخذ المسافة الالزمة لكي أتهيأ لمساءلة مصادرني؛ ذلك أن استنطاق المصادر الأرشيفية للكشف عن مميزاتها الذاتية، وللكشف أيضًا عن الواقع التاريخي الذي تخبرني عنه، يمثل أهم الأعمال الموكلة لي كمؤرخ، وخلق المسافة الالزمة بيني وبين الأرشيف جري إلى التفكير في كيفية بناء هذه الدفاتر، وفي الشروط الموضوعية لإنتاجها؛ حتى أفهم السياقات التي لازمت عملية وضع هذه الوثائق، وكذلك ما تظهره وما تخفيه.

ثالثًا: الدفاتر الجبائية وشروط إنتاجها

مهما كانت طبيعة المصادر الأرشيفية فهي تبقى دائمًا خاضعة لشروط إنتاجها، باعتبارها مادة غير جامدة من وضع أفراد ومؤسسات في سياقات معينة، فأبراز الجوانب الذاتية التي كانت وراء عملية وضع هذه الأرشيفات وبنائها من شأنه أن يساعدني على تخطي المطلبات التي تفرضها، لأن المعرفة التي تُتَسْعَ من خلال الدفاتر الجبائية هي في تبعية للسياق الذي وضعت فيه، لذلك تفطنت إلى أن التفكير في هذه الشروط ومساءلة حمولة مكونات الدفاتر الجبائية يساعدني على استغلال أمثل للمعطيات وبأكثر جدوى.

واضح أن الأرشيف الجبائي يفرض أقnea تتُسْعَ من الطريقة التي وضعت بها الدولة هذه الأرشيفات، لذلك تبدو في أول وهلة مهمّة وعصبية على الفهم والاستثمار. وجب، إذًا، الكشف عن هذا القناع، ورفع الحجاب حتى يتسلّى الولوج إلى كنه الوثيقة الأرشيفية؛ ذلك أنها كُتِبَت بخلفية سياسية وإدارية، وبرؤية معينة، بحيث يكون من الصعب الكشف عن معناها، وما تثيره من معلومات من دون التعرف إلى هذه الرؤية. وحصلت لي قناعة أنه لا يمكن أن أقرأ من خلال هذه الوثائق وأستثمرها بصورة مجديّة من دون الكشف عن الشروط

الموضوعية التي كانت وراء وضعها من طرف كتاب الإدارة المركزية في باردو، والاستفادة من هذه الدفاتر تكون أيضا رهينة فك رموز المصطلحات التي يعتمدها الكتاب في الإدارة المركزية لتحريرهم القائمات الجبائية المخصصة لكل مجموعة معينة⁽¹⁰⁾.

وبالرغم من كل ذلك فإنه يمكن أن نتبين من خلال هذه الدفاتر الواقع المؤسسي في ذلك الوقت، خاصة سير المؤسسات وسلوكياتها، لأن أشكال التدوين في هذه الدفاتر الجبائية تعكس بالضرورة طبيعة المؤسسة وخصوصياتها في اللحظة ذاتها⁽¹¹⁾. فطريقة تقديم قائمات الضرائب والميزانيات الخاصة بكل مجموعة تخضع لقواعد ثابتة، وهو ما ينم عن وجود تنظيم محكم وموحد، وكذلك وجود هيكل إداري يسهل على تقدير كل ذلك.

هكذا؛ بمجرد الاهتداء إلى ضرورة الكشف عن الشروط الموضوعية لبناء الأرشيف الجبائي، فتحت لنفسي آفاقاً بحثية جديدة، فأعادت النظر في طريقة تعاملها مع هذه المصادر، واهتدت إلى استنتاج مفاده أنني كنت أنظر في الدفاتر الجبائية بشكل سطحي، وأكفي بجمع المعلومات التي تتضمنها، ولم أكن أقرأ من خلالها ولا أسأئل هذه الشروط التي كانت وراء وجودها وكيفية تضمينها وترتيبها في هذه الدفاتر، فكان ذلك الاكتشاف الذي مكتنني من تغيير زاوية النظر إلى الدفاتر والولوج إلى أعماق هذا النوع من الوثائق، والذي لم أعتده، ولم أقرأ شيئاً من قبل حول كيفية التعامل معه، لذلك لا خيار لي في إعادة النظر في هذه الدفاتر، لأنها تمثل بالنسبة إلى المصدر الوحيد المتاح في ذلك الوقت لإنجاز الأطروحة.

خلصت تدريجياً إلى قناعة مفادها أن هذه الدفاتر لا تكشف في النهاية سوى عن الجانب الذي يخص المركز السياسي، وتحجب الجوانب التي تخص أطرافاً أخرى، فهي تحجب بصورة كليلة أدوار العناصر المحلية خاصة. لذا، كان على أن أسئل هذا الجانب الخفي في الدفاتر الجبائية دلالة ذلك، ففتحت لنفسي بذلك باباً جديداً للقراءة من خلال هذه المصادر، فأصبحت لي رؤية أخرى حولها: أحاول النظر من خلالها للكشف عن أدوار الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين الذين عملوا على وضعها على صورتها تلك برتتابتها وتكرارها طيلة سنوات، وكذلك في الكشف عن سبب غياب الفاعلين من أهالي المنطقة دافعي الفرائض. حتى مكتنني زاوية النظر هذه من إمكانية البحث عن العلاقة المركبة بين أعوان الدولة من ناحية وأهالي منطقة الجريد من ناحية ثانية، مما كان عائقاً للمعرفة التاريخية لهذه المنطقة أصبح بصورة تدريجية مصدر معرفة، وهو درس تعلمته في بدايات تجربتي البحثية هذه: أقرأ من خلال المصدر ولا أكتفي بالنظر إليها مجرد جم المعطيات الواردة فيها.

10 كيف نقرأ الكلمات التي تتعجب بها الدفاتر الجبائية، وهي كلها غريبة بالنسبة إلى لغة اليوم وذات معانٍ متعددة؟ من ذلك نذكر الكلمات التالية من دون ترتيب معين: "المجيء" (أو المجلباً)، و"بيت"، و"زمالة"، و"قطعة"، و"مقام"، و"علم"، و"منصب"، و"هوا"، و"بردعة"، و"الرمية"، و"هنشير"، و"ماشية"، و"محارير"، و"محازير"، و"صيفية"، و"عزيب"، و"ربع" ... إلخ، وإن تعرضت جل هذه العبارات إلى شروح مختلفة وأحيلناً متباعدة فإنها تبقى، دائمًا، في حاجة إلى مجدهن إضافي من طرف الدارسين لتدقيق معانيها واستخراج مكنونها. ما يلاحظ في هذه الأسئلة تغير في دلالتها واستعمالاتها بحسب الزمان والمكان؛ ذلك أن الكلمة تكون دائمًا مرتبطة بمتطلبات في الذاكرة الدلالية. قد لا تتغير في شكلها، ومع ذلك فهي مصدر لاستعمالات متتوعة. إن السياقات هي التي تحمل معاني الكلمات واستعمالاتها في تحول متواصل. ونستحضر هنا المقوله الشهيره للفيلسوف النمساوي لو狄غ فيتجنشتاين (1899-1951-Ludwig Wittgenstein) : لا وجود لكلمات، هناك استعمالات فقط . حما هذه المصطلحات الجبانة وغيرها، ارجع على ساس الشاعر والأئمه التالية:

Taoufik Bachrouch, "Sur la fiscalité muradite: Présentation d'une source et des premiers résultats d'une enquête en cours," in: *Les Cahiers de Tunisie*, tome XX, no. 79 - 80 (1972), pp. 125-146; Bachrouch, Formation sociale; Chérif, Pouvoir et société; Henia; Abdelhamid Henia, Propriété et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne (XVIIe-XIXe Siècles), (Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1999); Abdelhamid Henia, "Techniques fiscales et Pratiques des scribes (*kâtib*) pour une maîtrise du territoire en Tunisie aux XVIIIe et XIXe siècles," in: Hassan Elboudrari & Daniel Nordman (eds.), *Les Savoirs de l'administration: Histoire et société au Maghreb du XVIe au XXe siècle* (Casablanca: Fondation du Roi Abdul-Aziz, 2015), pp. 75-97;

¹¹ Jean Boutier, "L'Usage historien des archives," in: Jean Boutier et al., *Corpus, sources et archives*, série: Études et travaux de l'IRMC (Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2001), pp. 9 - 32.

اهتدت في ذلك أيضاً إلى أن المصدر الوحيد لا يمكن أن يساعد المؤرخ سوى على الكشف عن بعض الجوانب وتبقي جوانب أخرى خفية. هكذا وجدت نفسي مع الدفاتر الجبائية أمام مصدر وحيد فأصبحت سجينًا له، فأحادية المصدر تخلق أحادية النظرة، لهذا كان الواقع المحلي مغيناً أو مطموساً في الدفاتر الجبائية⁽¹²⁾. والخطر كل الخطر أن يأخذ المؤرخ نتائج هذه النظرة الأحادية على أنها الصورة الكاملة التي يسعى لإبرازها، فتعدد مصادر المعرفة ضروري لاقتراب من الكشف عن الواقع التاريخي في شكله المركب، فاقتضت أن استقراء الأرشيفات في إطار ما يسمى بـ"بتقاطع المصادر ضروري لتخطي الفخاخ الناجمة عن إخفاء المعلومات، سواء عن قصد أو عن غير قصد، حتى تصبح في هذه الحالة عملية إحدى الاستراتيجيات المعتمدة من طرف المؤرخ لتخفي الفخاخ التي تضعها الأرشيفات.

لا تكشف الدفاتر الجبائية عن كيفية استخلاص الضرائب، أو المقاييس المعتمدة لتحديد الضريبة التي يدفعها الفرد من الأهالي، لأن الضرائب التي يفرضها الباليليك تبرز بشكل جماعي، ويقوم الأعيان أصحاب النفوذ المحلي بعملية توزيعها على مختلف المساهمين من الأهالي، وهو الشيء الذي لا تكشف عنه الدفاتر الجبائية، فهي لا تكشف أصلاً عن أي شكل نظام توزيع هذه الضرائب، لأن توزيعها لم يكن من مهامات جهاز الإدارة المركزية، ولا يهم سوى الأهالي الممثلين في الأعيان. ولا تكشف الدفاتر الجبائية أيضاً عن العلاقات الاجتماعية التي ترافق عملية جمع الضرائب من الأهالي والتناقضات الاجتماعية التي تفرزها، ولا إمكانية للكشف عن هذه الجوانب سوى الالتجاء إلى وثائق أخرى غير الإدارية، فبات من الأكيد إذاً أن أبحث عن وثائق أخرى تكشف عن وجهة نظر من الداخل، أي وجهة نظر الأهالي، وتزيح اللثام عن الواقع المحلي في كل تجلياته.

فتح ذلك أمامي فكرة ضرورة الكشف عن أدوار الفاعلين المحليين في العملية الجبائية والمقصين تماماً من دفاتر الباليليك، وفهمت منذ البداية أن هذه الوثائق لا يمكن أن تكون إلا "دفينة" لدى العائلات المحلية، فزرت الجريد التونسي زيارات متعددة حتى أكون أكثر التحاماً بالعباد والترب، أي بالواقع المحلي. وهذه الزيارات لم تكن في الحسنان في البداية؛ إذ لم يكن في تقليد الممارسة الإستغرافية في البلاد التونسية آنذاك القيام بالعمل الميداني، على الأقل بالنسبة إلى دراسة الفترات التاريخية السابقة عن الاستعمار، أي العهد الحديث.

وكانت الفائدة التي جنيتها من استجوابات أهالي المنطقة ومن الوثائق المحلية التي سلموني إياها كبيرة جدًّا، مما جعل بحثي يصبح أكثر انغماساً في الواقع المحلي، وأخذ بعدها أنثروبولوجياً واضحًا. والمهم أن ذلك مكنتني من مقارنة نظرة المركز السياسي التي تفرضها المصادر الأرشيفية بنظرة الأهالي من الداخل كما أستفسرها من خلال محادثاتي معهم، وخاصة من خلال الوثائق العائلية التي وضعوها على ذمي⁽¹³⁾، فمكنتني هذه الوثائق من الكشف عن جوانب عديدة كانت مغمورة عندما كنت أطلع فقط على الدفاتر الجبائية.

وبالرجوع إلى الوثائق العائلية، استطعت التعرف إلى نظام توزيع الضرائب بين الأهالي، والصعوبات التي كان يلقاها الأهالي لتسديد الضرائب، وكذلك إلى المستفيدين من هذه الوضعيات الحرجة التي تحصل لضعف الحال. كل ذلك بعلاقة مع الضغط الذي يفرضه وجود المحلة⁽¹⁴⁾ في منطقة الجريد على الأهالي، ذلك أن المحلة تبقى رابضة في الجريد إلى أن تستوفي جمع الضرائب المطلوبة.

¹² Abdelhamid Henia, "Archives ottomanes en Tunisie et histoire régionale," in: A. EL-Moudden & A. Benhadda (coord.), *Les Études Ottomans au Maghreb à travers les archives locales et méditerranéennes* (Rabat: La Faculté des lettres et des sciences humaines, 2005), pp. 241 - 255.

¹³ هذه الوثائق العائلية عبارة عن عقود عدلية في مجلملها تتعلق أساساً ببيع العقارات، وعقود دين بين المتساكنين ... إلخ. نشرت نماذج من هذه الوثائق في ملحق ضمن كتابي حول علاقة منطقة الجريد بالباليليك في تونس، انظر: Henia, *Le Jérid*.

¹⁴ "المحلة" هي مؤسسة سياسية وعسكرية تعود في الأصل إلى العهد الحفصي (1229-1474)، وتتكون من فرق عسكرية مختلفة تخرج لجمع الضرائب مرتبين في السنة: تتوجه في الشتاء (خلال كانون الأول / ديسمبر - كانون الثاني / يناير) نحو الجنوب، وخاصة نحو الجريد زمن صابة التمور، وتتوجه في الصيف (خلال تموز / يوليو - آب / أغسطس) نحو الشمال زمن صابة الجبوب. وقد حافظ العثمانيون على هذه المؤسسة عندما انتصروا في البلاد التونسية في سنة 1574.

تكشف الوثائق العائلية كيف أن المحلة تشكل بمجمل مكوناتها عبئاً ثقيلاً على الأهالي (من انتهاكات وسلط أعوانهها وضرورة تأمين العلف للدواب المرافق، وغيرها من المصاريف الثقيلة المرتبطة بتوالى بقاء المحلة في المنطقة)، لذلك يعمل الأهالي على التخلص من وجودها على أراضيهم، لكن مهما كان الأمر لا يحصل ذلك إلا بعد استيفاء عملية خلاص الضرائب المطلوبة، فيقع الضغط على المتلذتين أو غير القادرين على دفع المطلوب منهم، فيتهزأ أصحاب الجاه المادي (الأغنياء) الفرصة لاستغلال ضعفه الحال لحملهم على التدابين لديهم برهن أرزاقهم أو بيعها بأثمان بخسة.

وطبعاً، لا تقول الدفاتر الجبائية أي شيء عن هذه الجوانب التي لا تهم سوى الأهالي، سواء كانوا مستفيدين أو متضررين، فالوثائق العائلية وحدها هي التي تكشف عن هذه الجوانب. وبالرجوع إليها استطاعت أن أقلل من تأثير هذا الخلل المتمثل في عدم التوازن في الرؤى إلى واقع منطقة الجريיד خلال الفترة المعنية بالدراسة، فتعدد زوايا النظر في هذه الحالة ضروري لتحسين هذا الواقع في تجلياته المركبة.

لا شك في أن الأرشيف الجبائي كان يؤمن مهمته تحقيق المركزية السياسية والإدارية على منطقة الجرييد. كما يجب ألا ننسى أن هذه المنطقة نائية وبعيدة جداً عن المركز السياسي، ثم إنها عرفت منذ العهد الحفصي بنزعتها الاستقلالية⁽¹⁵⁾، لهذا كان إحكام السيطرة على هذه المنطقة مشروعًا سياسياً قائماً بصورة متواصلة طيلة العهد الحديث، علماً أن المركزية السياسية في إطار بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية في ذلك التاريخ تمثل القيمة السياسية الأولى، تماماً مثلها في ذلك مثل الدول بالمعنى الحديث للكلمة المعاصرة لها، ولذلك لا تزيح هذه الأرشيفات اللثام عن الجوانب التي تتناقض مع مبدأ تحقيق هذه المركزية السياسية والإدارية الكاملة في منطقة الجرييد، فهي تحجب لتحقيق ذلك كل ما له علاقة بالأدوار التي كان يؤمن بها الأعيان المحليون في العملية الجبائية، والذين كانوا يتحركون في إطار مجموعاتهم في اتجاه يكاد يكون معاكساً تماماً لما كانت تطمح إلى تحقيقه من دون هوادة الإدارة المركزية طيلة العهد الحديث.

وكان هؤلاء الأعيان يمارسون نفوذهم المحلي، ويقطعون جزءاً من العائدات الجبائية بطريقتهم الخاصة تحجبها الدفاتر الجبائية كلية، وتعقد السلطة المركزية، في إطار استراتيجية سياسية، اتفاقاً ضمنياً مع الأعيان المحليين يقضي مبدأ الاعتراف المتبادل بمجال نفوذ كل طرف: نفوذ مركزي يبيّد الباي ومن يمثله في الجهة مثل مؤسستي "القайд" و"المحلة" من ناحية، ونفوذ محلي عتيدي يمثله الأعيان المنتظمون في مجالس محلية من ناحية ثانية، فتكشف الدفاتر عن المجال الأول، وتختفي (تقريباً كلية) مجال النفوذ المحلي، وتكشف الوثائق العائلية وحدها عن مجال النفوذ المحلي.

هكذا، لكل أرشيف نظرة إلى الأمور وإلى الواقع تختلف عن أخرى؛ فالدفاتر الجبائية تبرز رؤية الإدارة المركزية في باردو التي لا يفهمها سوى ما تستخلصه من ضرائب (نقداً وعييناً). أما الجوانب العملية المتعلقة باستخلاص الضرائب، وخاصة تحديد القدرة الدفوعية لكل أفراد المجموعات من منطقة الجرييد، فهي من اختصاص الأعيان المحليين، بحيث تكون هناك جوانب عديدة لا تفصح عنها الدفاتر الجبائية. وعندما تكشف أحياناً عن بعضها، فعادةً ما تكون بصورة مقتضبة وتبقى في أغلب الحالات غامضة ومبهمة، ومن ثم تحتاج إلى قراءة بين السطور لفك رموزها، لكن نرى أحياناً كيف أن الآلة الإدارية تكشف رغم أنها عن بعض الجوانب من هذا الذي تريده مخفياً، فيبارز الفارق décalage بين الجوانب المعلنة والجوانب المخفية (التي لا تفصح عنها الدفاتر الجبائية) نستطيع من خلاله أن نبني في نهاية المطاف معرفة. هكذا يكون بناء معرفة أحياناً من خلال رصد غياب المعرفة.

تبعد، إدّا، الدفاتر الجبائية تناجاً لتمثل وتصور. وبالكشف عن المنظومة المتحكمـة في وضعها، يتضح أن المعطيات التي تتضمنها تحمل في طياتها خطأً يشي بمنطقها الخاص، ويكشف عن مضمونـها الحاملـة لعنـها، فالوثيقة الأرشيفية هي في نهاية المطاف فعل في سياق معين ومن زاوية نظر معينة، من الضروري أن نحيلـها على وضعـها، وعدم الوضوحـ في هذا الجانبـ يمنعـنا من التفكـيرـ فيهاـ، ومن ثمـ يـمنعـنا من الاستفادةـ منهاـ.

هـكـذا أـصـبحـتـ أـركـزـ النـظـرـ فيـ هـذـهـ الوـثـائقـ منـ حـيـثـ هيـ قـبـلـ كـلـ شـيـءـ نـتـاجـ لـفـعـلـ اـجـتمـاعـيـ، وأـصـبحـتـ لـأـتـفـيـ بـجـمـعـ الـمـعـطـيـاتـ منـ مـخـلـفـ هـذـهـ الوـثـائقـ، وإنـماـ أـقـرـأـ منـ خـالـلـهـ أـسـاسـاـ وأـسـتـخلـصـ الـمـعـانـيـ، فـاهـتـدـيـتـ إـلـىـ الـمـنـطـقـ الـذـيـ يـحـتـكـمـ إـلـيـهـ الـنـظـامـ الـجـبـائـيـ الـمـعـوـلـ بـهـ فيـ مـنـطـقـ الـجـرـيدـ وـغـيـرـ الـمـعـلـنـ عـنـهـ فيـ الـمـصـدـرـ، وـاهـتـدـيـتـ إـلـىـ الـمـنـطـقـ الـذـيـ تـحـتـكـمـ إـلـيـهـ الـمـارـسـاتـ الـجـبـائـيـ الـتـيـ تـبـدـوـ غـامـضـةـ مـنـ أـوـلـ وـهـلـةـ. نـفـهـمـ، إـدـاـ، أـنـاـ لـسـنـاـ إـزـاءـ أـرـشـيفـاتـ تـفـصـحـ تـلـقـائـيـاـ عـنـ الـوـاقـعـ حـتـىـ نـبـنـيـ بـهـ سـرـدـيـةـ تـارـيـخـيـةـ عـادـيـةـ، وإنـماـ أـمـامـ أـرـشـيفـاتـ تـقـدـمـ مـادـةـ مـصـدـرـيـةـ تـفـرـضـ عـلـيـنـاـ اـسـتـبـاطـ لـغـةـ خـاصـيـةـ وـأـسـئـلـةـ مـعـيـنـةـ حـتـىـ تـفـصـحـ عـنـ الـجـوـانـبـ الـخـفـيـةـ، وـعـنـ الـجـوـانـبـ الـتـيـ تـبـدـوـ غـامـضـةـ مـنـ أـوـلـ وـهـلـةـ، وـمـعـ ذـلـكـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـذـهـبـ بـنـاـ الـظـنـ إـلـىـ أـنـاـ اـسـتـفـدـنـاـ بـذـلـكـ كـلـ مـعـانـيـ مـحـتـويـاتـهـاـ.

لـكـنـ صـعـوبـاتـ الـبـاحـثـ مـعـ الـأـرـشـيفـاتـ لـاـ تـكـوـنـ فـقـطـ بـعـلـاقـةـ مـعـ عـمـلـيـةـ إـنـتـاجـ الـوـثـيقـةـ، فـهـيـ أـيـضـاـ فـيـ مـاـ هوـ خـارـجـ الـوـثـيقـةـ ذـاتـهـ؛ إـذـ إنـ دـهـمـ الـوـثـيقـةـ وـإـدـرـاكـ مـعـنـاهـاـ لـاـ يـتـأـتـيـ مـنـ الـوـثـيقـةـ ذـاتـهـ أـيـضـاـ، كـمـ رـأـيـنـاـ مـعـ الدـفـاتـرـ الـجـبـائـيـةـ، وإنـماـ مـنـ الـجـهـازـ الـعـرـفـيـ الـذـيـ يـتوـافـرـ لـلـبـاحـثـ عـنـ لـحـظـةـ مـبـاـشـرـةـ الـوـثـيقـةـ، وـهـوـ مـاـ ظـهـرـ لـيـ شـخـصـيـاـ عـنـدـ مـبـاـشـرـةـ الـتـعـالـمـ مـعـ الـأـرـشـيفـاتـ لـاستـقـراءـ قـضـاـيـاـ الـمـلـكـيـةـ الـعـقـارـيـةـ وـأـشـكـالـ الـتـمـلـكـ فـيـ مـدـيـنـةـ تـونـسـ وـضـواـحـيـهـ، قـصـدـ إـنـجـازـ دـكـتـورـاهـ الـدـولـةـ فـيـ بـدـايـةـ الـشـمـانـيـنـيـاتـ مـنـ الـقـرنـ الـمـاضـيـ⁽¹⁶⁾.

رابعاً: عندما تصبح المعرفة حول قضـاـيـاـ التـمـلـكـ عـائـقاًـ أـمـامـ الفـهـمـ الـسـلـيمـ لـلـأـرـشـيفـاتـ

كـانـتـ تـجـربـيـ فيـ درـاسـةـ وـثـائقـ الـمـلـكـيـةـ الـعـقـارـيـةـ مـخـلـفـةـ عـنـ تـجـربـتيـ مـعـ الدـفـاتـرـ الـجـبـائـيـةـ وـلـاحـقـةـ لـهـاـ، فـقـدـ تـغـيـرـتـ الـمـادـةـ الـأـرـشـيفـيـةـ، وـتـغـيـرـ مـوـضـعـ الـبـحـثـ. عـنـدـ تـنـاوـلـيـ مـوـضـعـ الـمـلـكـيـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ تـونـسـ وـمـجـالـهـ الـرـيفـيـ خـالـلـ الـعـهـدـ الـحـدـيثـ، كـانـ هـدـفـيـ يـتـمـثـلـ فـيـ اـسـتـثـمـارـ الـمـصـادـرـ الـأـرـشـيفـيـةـ فـيـ مـجـالـ الـمـلـكـيـةـ الـعـقـارـيـةـ، وـكـانـتـ هـذـهـ الـمـصـادـرـ عـلـىـ نـوـعـيـنـ: فـمـنـهـاـ مـاـ نـجـدـهـ فـيـ أـرـشـيفـ الـدـولـةـ، وـمـنـهـاـ مـاـ يـتـعـلـقـ أـسـاسـاـ بـأـرـشـيفـ الـأـوـقـافـ بـشـكـلـ عـامـ؛ سـوـاءـ كـانـتـ أـوـقـافـاـ عـامـةـ (ـخـيرـيـةـ)، أـوـقـافـاـ خـاصـةـ (ـأـهـلـيـةـ -ـعـائـلـيـةـ)⁽¹⁷⁾. وـكـانـ مـشـرـوعـيـ يـتـمـثـلـ فـيـ اـسـتـقـراءـ هـذـهـ الـأـرـشـيفـاتـ لـلـكـشـفـ عـنـ أـشـكـالـ الـتـمـلـكـ وـالـإـسـتـراتـيـجيـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ تـتـخـالـلـهـاـ.

وـمـاـ إـنـ أـبـدـأـ فـيـ الـاشـغـالـ بـالـوـثـائقـ ذاتـ الـصـلـةـ بـالـمـلـكـيـةـ الـعـقـارـيـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ تـونـسـ حـتـىـ تـحـصـلـ الصـدـمةـ وـانـسـدـادـ الـأـفـقـ. كـانـ ذـلـكـ نـاتـجـاـ مـنـ طـبـيـعـةـ الـأـدـوـاتـ التـحلـيلـيـةـ وـالـتـصـنـيـفـاتـ الـمـعـرـفـيـةـ الـمـتـوـافـرـةـ فـيـ الـكـتـابـاتـ التـارـيـخـيـةـ الـمـتـاحـةـ لـعـالـجـةـ قضـاـيـاـ التـمـلـكـ. وـكـانـ التـمـشـيـ

¹⁶ وهي أطروحة الدكتوراه التي ناقشتـهاـ فـيـ كـلـيـةـ الـعـلـومـ الـإـسـانـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ (ـجـامـعـةـ تـونـسـ)ـ فـيـ حـزـبـرـانـ/ـيـونـيـوـ 1995ـ، وـتـمـ نـشـرـ الـأـطـرـوـحةـ فـيـ سـنـةـ 1999ـ، انـظـرـ: Sophie Ferchiou, (dir.), *Hasab wa nasab: Patrimoine, alliance et en Tunisie*, séries: Sociétés arabes et musulmanes 7 (Paris: Éditions du CNRS, 1992); Abdelhamid Henia, "Circulation des Biens et Liens de parenté à Tunis: XVIIe-début XXe siècle," in: Ferchiou, pp. 517-250; Abdelhamid Henia, *Propriété et stratégie*, p. 433.

¹⁷ وـكـانـ أـغـلـبـ هـذـهـ الـنـوـعـ فـيـ الـوـثـائقـ حـولـ مـدـيـنـةـ تـونـسـ يـوـجـدـ فـيـ أـرـشـيفـ لـجـنةـ تـصـفيـةـ الـأـوـقـافـ بـمـرـكـزـ وـلـاـيـةـ تـونـسـ. حـولـ هـذـهـ الـوـثـائقـ وـالـإـطـارـ الـذـيـ تـتـنـزـلـ فـيـ دـرـاسـتـيـ لـهـذـهـ الـوـثـائقـ، انـظـرـ:

Sophie Ferchiou, (dir.), *Hasab wa nasab: Patrimoine, alliance et en Tunisie*, séries: Sociétés arabes et musulmanes 7 (Paris: Éditions du CNRS, 1992); Abdelhamid Henia, "Circulation des Biens et Liens de parenté à Tunis: XVIIe-début XXe siècle," in: Ferchiou, pp. 517-250; Abdelhamid Henia, *Propriété et stratégie*, p. 433.

الذي اعتمدته في البداية هو أن أسلح منهجياً أولاً بما تقدمه هذه الكتابات التاريخية من تصنيفات معرفية قبل الغوص في الوثائق ذاتها، والمشكلة التي اعتبرضتني منذ البداية هي: بأي أدوات معرفية أعالج قضايا التملك التي تكشف عنها الأرشيفات المتوافرة؟

طبعاً، لست أول من درس قضايا الملكية وأشكال التملك في البلاد التونسية. أُنجزت دراسات كثيرة، خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي و المباشرة بعدها⁽¹⁸⁾. ومن المفارقة أن تشكل الحصيلة المعرفية والمفاهيمية التي راكمتها هذه الدراسات أول عقبة وجدتها في مسار بحثي في الأرشيفات المتعلقة بالملكية العقارية.

من المعلوم أنّ البلاد التونسية عرفت بداية من سنة 1881 انتصاب الاستعمار الفرنسي، وهو حدث أثّر بعمق في هيكلها المادية والذهنية، ففرض معارف جديدة، وأدخل تصنيفات مبتكرة في مجالات عدة من الحياة المادية والاجتماعية، بحيث أعاد استنباطها. والمهم أنه أنتج علماً قائماً بذاته، وهو "العلم الاستعماري" الذي شمل كل الحياة المادية والثقافية بالبلاد التونسية. لم يتأسس هذا العلم الذي مُورس في البلاد التونسية في سنة 1881، بل ظهر قبل ذلك، وبالتحديد غداة الاحتلال الجزائري في سنة 1830، عندما عمل الفرنسيون على استكشاف منطقة شمال إفريقيّة عموماً وأنظمتها الاجتماعيّة والسياسيّة، وتحول الاستكشاف بالتدرج إلى بحث علمي استعماري سُخر لتمهيد البلاد، وإضفاء مشروعية على عملية وضع اليد على الأملاك العقارية فيها لغاية التهيّئة للاستيطان الفرنسي.

صرف هذا "العلم الاستعماري" همه بدرجة أساسية لإعادة استنباط أشكال التملك للأرض، لما لهذا الجانب من ارتباط وثيق بالاستعمار الاستيطاني بصورة عامة، فأعاد كتابة التاريخ العقاري في منطقة شمال إفريقيّة، وأنجح في نهاية المطاف قناعات و المعارف الجديدة حول قضايا التملك مستندة إلى القانون العقاري الفرنسي. وكانت "المعرفة الاستعمارية" المنتجة تحدد كيفية فهمنا لواقع الملكية؛ لا في فترة الاستعمار فحسب، وإنما أيضاً في الماضي، أي قبل الاستعمار، بل يمكن القول إنها أصبحت تمنعنا أصلاً من قراءة المصادر حول الملكية بطريقة سليمة.

¹⁸ من بين هذه الدراسات العديدة نذكر:

أولاً، الدراسات التي أُنجزت خلال الفترة الاستعمارية:

Max Van Berchem, *La Propriété territoriale et l'impôt foncier sous les premiers califes: Étude sur l'impôt du Kharâdg* (Genève: H. Georg, librairie de l'université, 1886); J. Chailley-Bert, "La Colonisation agricole en la Tunisie," *Revue générale des sciences pures et appliquées* (1896), pp. 1112-1116; Paul Lescure, *Du double régime foncier de la Tunisie: Droit musulman et loi foncière* (Tunis: Imprimerie française B. Borrel, 1900); M. Pouyanne, *La Propriété foncière en Algérie* (Alger: Jourdan, 1900); M. Gounot, "Le Régime de la propriété foncière en Tunisie", in: *Congrès de l'Afrique du Nord* (1908), pp. 593-599, accessed on 27/5/2019, at: <https://bit.ly/2JeVAC8>;

H. Coûte, *Les Impôts Achour et Hokor dans le département de Constantine* (Alger: Jourdan, 1911); P. Dumas, *Les Populations indigènes et la terre collective de tribu en Tunisie* (Tunis: Imprimerie française, 1912); CH. Saumagne, "Sur la législation relative aux terres incultes de L'Afrique Romaine," *Revue Tunisienne* (Janvier-Juin 1922), pp. 57-116; H. de Montety, *Une loi agraire en Tunisie: Étude de la législation établie en vue d'assurer la fixation au sol des indigènes sur les terres habous* (Cahors: IMP. Coueslant, 1927); H. de Montety, *Code du droit d'occupation des fonds Ruraux Habbous en Tunisie* (Tunis: Imprimerie de la renaissance, 1932); H. de Montety, "Adaptation du jurisme occidental aux réalités sociales tunisiennes en Matière Foncière," *IBLA*, vol. 5, no. 2 (Avril 1942), pp. 144-152; A. Scemla, *Le Contrat d'enzel en droit tunisien* (Paris: Domat-montchrestien, 1935); Robert Brunschwig, *La Berbérie orientale sous les Hafsidès des origines à la fin du XV siècle*, vol. 1, 2 (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1940 et 1947).

ثانياً، الدراسات التي أُنجزت بعد الاستعمار الفرنسي:

A. Bessis et al., *Le Territoire des Ouled Sidi Ali Ben Aoun: Contribution à l'étude des problèmes humains dans la steppe tunisienne* (Paris: P.U.F, 1956); J. Poncet, "Un problème d'histoire rurale: Le Habous Aziza Othmana au Sahel," *Les Cahiers de Tunisie*, no. 31, 3^{ème} trim. (1960), pp. 137-156; J. Poncet, *La Colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881: Étude de géographie historique et économique* (Paris: La Haye Mouton, 1962); J. Poncet, "Statut foncier et rapports sociaux dans la Tunisie d'avant 1881," in: C.E.R.M., *Sur le féodalisme* (Paris: Éd. sociales, 1974), pp. 188-210; A. Benachenhou, *Régime des terres et structures agraires au Maghreb* (Alger: Éditions populaires de l'armée, 1970); Abdelmajid Bouslama, "L'évolution du Régime de la Propriété immobilière en Tunisie," *Revue juridique et politique: Indépendance et coopération*, vol. 24, no. 4 (1970), pp. 683 et sq; Valensi, *Fellahs Tunisiens*; Jacques Berque, *L'Intérieur du Maghreb: XVe-XIXe siècle* (Paris: Gallimard, 1978).

بات من الضروري بالنسبة إلى أن أعالج مصادرى من منظور إبستيمولوجي مغاير. ولتحقيق ذلك كان على أن أسئل هذه "المعرفة الاستعمارية" في مجال التملك ذات الخلفيات الأيديولوجية، لأنها وضعت بدرجة أساسية لخدمة المنظومة الاستعمارية القاضية بوضع اليدين على أكثر ما يمكن من الأراضي. ولمواجهة هذا العلم، كان على أن أطرح الأسئلة التالية: كيف أعيد النظر في البناء المعرفي الاستعماري في ما يتعلق بالملكية العقارية؟ وما هو بعد الإبستيمولوجي في ذلك؟ وما هي الأسئلة التي ساعدتني على القطع مع الدراسات التي أنجزت حول موضوع الملكية في الفترة الاستعمارية وحتى في الفترة الأولى بعد الاستقلال؟

هكذا بدأت الخروج من الاتساد المعرفي بإعادة التفكير أولاً في التصنيفات المعرفية ذاتها، وخاصة بإعادة تفكيكها ومساءلتها؛ فبدلاً من أن أنطلق منذ البداية في دراسة قضايا التملك خلال الفترة الحديثة بالاعتماد على الأرشيفات المعنية، كان على أولاً أن أستثمر الجهد في حل العقد المعرفية الاستشرافية التي تشكل حاجزاً أمام دراسة وثائق الملكية وفهمها على أفضل حال. وكان الحل هو التخلص من العبء الاستشرافي والانطلاق بعد ذلك في دراسة قضايا الملكية وأشكال التملك، ولم يكن ذلك ممكناً منذ البداية من دون الوعي بقصور الجهاز المفاهيمي الاستشرافي المتوافر، ومن دون تفكيكه واستبداله بتصنيفات معرفية تتخطى المعوقات التي فرضها العلم الاستعماري.

هكذا تخلصت من السلطة المعرفية التي بناها المستشرقون، واتجهت إلى معالجة قضايا التملك خلال الفترة السابقة عن الاستعمار بأدوات ومصطلحات أخرى لا تمت بصلة إلى ما أنتجه العلم الاستعماري. وكانت الطريقة التي اعتمدتتها للخوض في قضايا التملك هذه أن أنطلق من تصنيفات الفاعلين في الفترة السابقة للاستعمار، التي أرصدتها من الأرشيف ذاته، وأن أطرح أسئلة حولها في علاقة وطيدة بالسياق التاريخي للفترة الحديثة، وهو التمسي الذي أسميتها لاحقاً منهج "أهلنة" المعرفة⁽¹⁹⁾؛ وبهذا التمسي لا يكون الحذر في الطريقة المتواحة في قراءة الوثائق ومساءلتها فقط، بل في الطريقة المعتمدة لتوظيف المفاهيم والأدوات التحليلية المناسبة، والتخلص عن كل ما يشبه الإسقاط أيضاً.

خاتمة

ما هي الاستنتاجات التي نخرج بها من إعادة النظر في التجربة البحثية في الأرشيفات المتعلقة بتاريخ البلاد التونسية خلال العهد الحديث؟

عموماً مررت تجربتي في الاشتغال بالأرشيفات بثلاث مراحل أساسية، وذلك من دون تخطيط مسبق:

- ❖ تميزت الأولى بالعفوية والسداحة في التعامل مع الوثائق. ومن الغريب أن يواكب هذه المرحلة إحساس بالنشوة وبلذة الاكتشاف السهل.
- ❖ في مرحلة ثانية يتضح لي أن تلك النشوة، وكذلك ما اعتقدته اكتشافاً هو في الحقيقة مجرد سراب. وسرعان ما ينتابني إحساس بانسداد الأفق، ف تكون الصدمة مع الشعور بالإحباط.
- ❖ تأتي بعد ذلك وقفة التأمل، فكانت بالنسبة إلى مرحلة المسائلة والكشف عن مواضع الإعاقة، والبحث عن آلة التأويل، واستنباط الأسئلة المناسبة، والوصول إلى حلول منهجية تساعديني في النهاية على الخروج من عنق الزجاجة، خاصة عند الاهتداء إلى طريقة مجده للتعامل مع هذه الأرشيفات وخصوصيتها.

¹⁹ عبد الحميد هنية، "التجديد في الكتابة التاريخية عبر منهج 'أهلنة' المعرفة"، ورقة مقدمة في مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 25-3/2019.

كانت هذه المراحل الثلاث تتكرر بالطريقة نفسها تقريرًا مع الأرشيفات من تجربة إلى أخرى، ولا أظن أن هناك "وصفة" محددة تكون صالحة للتعامل بصورة مثل كل الأرشيفات.

تلك هي، إذاً، خلاصة تجربتي الخاصة مع الأرشيفات التي اشتغلت بها. إنها تجربة ذاتية جدًا، ولا أظنها تحصل لباحث آخر بالصورة نفسها، والإفصاح عن الجانب الذاتي في هذا المجال مفيد، ويمكن أن يكون مصدر معرفة في حد ذاته، ذلك أن البحث هو قبل كل شيء فعل اجتماعي، له سياقاته وإكراهاته. ويحسن أن نفكر فيه من هذه الزاوية، لأنه يشكل في نهاية المطاف مكوّناً من بين مكونات المعرفة.

كشفت لي تجربتي أيضًا أن الأرشيفات تحمل في طياتها فخاخًا يمكن أن تحدّ من الفهم الحقيقى للواقع الذى أروم الكشف عنه إذا لم أنتبه إليها. في تجربتي مع الأرشيف الجبائى المتعلق بمنطقة الحريد التونسي، كان على أن أتخلى عن فكرة عبادة الأرشيف la fétichisation de l'archive كونها تكشف عن كل الجوانب ما دامت صادرة عن الإداره المركزية، وكونها أيضًا "موضوعية" (هكذا أولت أو صنفت من طرف بعض الدراسات) وتحتفل عن كتابات "الإخباريين" المتقطعة والمشحونة بالخطاب المنحاز إلى جانب السلطة المركزية. إن الأرشيفات ليست أكثر "موضوعية" في الحقيقة؛ إذ لا تكشف سوى عن جوانب وتهمل أخرى، فالأرشيف يخضع بالأساس لإكراهات الإداره المركزية التي سهرت على وضعه، ومن الضروري الكشف عن هذه الإكراهات إذا أردنا الوصول إلى أعمق معانى الأرشيفات، وإذا أردنا أن نعرف أيضًا كيف نقرأ من خلالها.

من هنا بات من الضروري أن نقرأ المصادر الأرشيفية على أنها فعل اجتماعي له سياقاته ورهاناته، حتى نتعرف إلى المنطق أو المعلومة التي تتحكم في عملية إنشائها، وأن المعرفة التي تبني انطلاقاً من هذه الأرشيفات هي أيضًا نتاج لفعل اجتماعي يكون مصدره الباحث ذاته الذي يخضع بدوره لسياقات الحاضر بكل ما يحمله من إكراهات معرفية وغير معرفية.

من دون قراءة الأرشيفات على أنها نتاج (اجتماعي وحرفي وسياسي)، قد لا نفهم الشيء الكثير منها. هذا يعني أن نفكّر أولًا في الكيفية التي أنتجت بها هذه الأرشيفات وسياقاتها. يمكن أن نقرأ من خلالها أشياء كثيرة قد لا نراها لو اقتصرنا فقط على البحث عن المعلومات المعزولة والمتناولة فيها، والبحث عن المعلومة الخارقة للعادة قد يخفي عنّا إمكانية اكتشاف العادي الذي هو أمام أعيننا أحيانًا، وهو الذي يساعدنا حقًا على فهم أدوار الفاعلين الذين كانوا وراء وضع الوثيقة الأرشيفية. هكذا يجب على المؤرخ في هذه الوضعيات أن يؤول المصدر الأرشيفي باستمرار، وهذا يعني أنه يجب عليه دائمًاأخذ المسافة الالزمة من الأرشيف، فالكشف عن النقائص التي تحملها الأرشيفات يمكن أن يساعد على الكشف عن الآليات التي كانت وراء ذلك النقص.

هكذا يتبيّن أن الوثائق الأرشيفية هي إنتاج وممارسة أكثر منها خزانة معلومات. فهي نتاج لفعل اجتماعي في وضعيتها، كما أن استعمالها لبناء معرفة تاريخية هو أيضًا نتاج لممارسة وتجربة بحثية، ويجب أن ننظر إلى هذه المعرفة التاريخية على أنها قبل كل شيء نتاج لفعل المؤرخ وإمكاناته الذاتية في سياق حاضره، فالكتابه التاريخية فعل ينهل من حاضر المؤرخ ومن إمكاناته المنهجية والمعرفية، أي إنها في نهاية المطاف نتاج لفعل اجتماعي أيضًا، فهي إذاً ليست نتاجًا صرفاً للأرشيفات؛ ذلك أن الأرشيفات لا تبني المعرفة التاريخية، ولا تطليها بصورة تلقائية أصلًا.

واضح أن معرفة الماضي لا تتقدم إلا من خلال توسيع حقول المصادر الوثائقية والتجديد في النظر فيها ومن خلالها. وطبعاً، يكون ذلك متلازماً مع التجديد في طرق استجابتها ومساءلتها. وحتى نستفيد من مخزون الأرشيفات، يجب أن نعيد دائمًا استبطاطها من حيث كونها مدونة مصدرية متتجدة، نطرح عليها الأسئلة المناسبة لكي يجعلها تبوح من جديد بأسرارها التاريخية. والاستثمار المجيدي

للوثائق يمر حتماً عبر التغيير المتعدد في زاوية النظر وفي كيفية تحليل الوثيقة ومساءلتها. ومن خلال تدقيق النظر في الوثائق والتحقيق فيها بصورة متعددة تتغير الاستنتاجات الأولية، ذلك أن البحث تجربة معرفية، وهو مسار ونهج.

ما الذي استنتجته من هذا الفعل الاعكاسي في تجربتي البحثية؟ أو بعبير آخر ماذا علمني هذا التفكير في تجربتي البحثية في الأرشيفات العثمانية في تونس؟

ما قدمته في هذه الورقة هو إعادة التفكير في التجربة البحثية الأولى التي وظفت فيها هذه الوثائق الأرشيفية منذ أكثر من أربعين سنة مضت، فهو رجوع إلى البدء، وبذلك يكتمل محيط الدائرة la boucle est bouclée، لغاية معرفية متعددة. وهو بصورة أو بأخرى فعل اعكاسي اجتماعي على النمط الذي تصوره بورديو Bourdieu⁽²⁰⁾. والمسافة في هذا المجال ضرورية حتى يستطيع المؤرخ التفكير في تجربته مع الأرشيف: في ما حققه من نتائج، وفي ما أخفق فيه.

هكذا تبدو العلاقة بين المؤرخ والأرشيف ممتدة في الزمن؛ فهي متعددة لا تنتهي. وبالرجوع إلى التفكير في الممارسة الأرشيفية تصبح القراءة في الأرشيفات وفي كيفية التعامل معها من درجة ثانية une lecture au second degré، فالمسألة بالأساس ثقافية معرفية، فكلما تقدم المؤرخ في الزمن نضجت أفكاره وتعمق فهمه لمصادره ول موضوعاته، فيحصل العود إلى المصادر الأرشيفية، وتحصل إعادة التفكير فيها كلما توفرت أسلحة جديدة وأدوات تحليلية مبتكرة لمعالجتها، فأسئلة الحاضر حول أرشيفات الماضي هي في نهاية المطاف نتاج لعارف تراكم بصورة تدريجية.

هناك إذاً تماثل symétrie في التعامل بين المصادر الأرشيفية والكتابية التاريخية في الزمن الحاضر، مما يضع تاريخية عمل المؤرخ، والمؤرخ ذاته أيضاً، في قلب التمثي الذي يعتمد لمعالجة مصادره الأرشيفية. كل ذلك يبين كيف أن الحاضر المتعدد (أي حاضر المؤرخ) يفعل فعله في استقراء الأرشيفات، وأن المعرفة التاريخية، وإن اعتمدت بناؤها على مصادر من الماضي، تبقى في نهاية المطاف نتاج اجتماعي وليد حاضر المؤرخ⁽²¹⁾. هكذا يصبح المؤرخ وذاته في قلب رحى المعرفة التاريخية. بهذه النظرة نضع المؤرخ في الصورة التي يرسمها بنفسه، تماماً كما نضع الفنان داخل اللوحة التي يرسمها.



²⁰ انظر على سبيل المثال:

Jérémie Clairat, "Les Mises en scène d'un sociologue: Pierre Bourdieu par lui-même. Sources et ressources de la réflexivité," in: O. ihl & P. Veitl, Séminaire, "Les Mises en Scène du politique," Université Pierre Mendès France, Institut d'études politiques de Grenoble (2003-2004), accessed on 27/5/2019, at: <https://bit.ly/2Ma5U2Y>

²¹ في هذا الموضوع، انظر:

Joseph Morsel, "Traces? Quelles traces? Réflexions pour une histoire non passéeiste," *Revue historique*, vol. 4, no. 680 (Janvier 2016), pp. 813 - 868.

المراجع

العربية

- الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم 620.
- الإمام، رشاد. سياسة حمودة باشا في تونس. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1980.
- برنوفي، روبار. تاريخ إفريقي في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15. نقله إلى العربية حمادي الساحلي. ج 1 و 2.
- بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.
- عبد السلام، أحمد. المؤرخون التونسيون في القرون 17 و 18 و 19م: رسالة في تاريخ الثقافة. نقله من الفرنسية إلى العربية.
- أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي. تونس: بيت الحكم، 1993.
- هنية، عبد الحميد. "الملكية والأسرة لدى بعض القبائل التونسية في بداية القرن الثامن عشر". *الكراسات التونسية*. مج 30.
- العددان 121-122 (1982).
- _____. "عندما يخترق دفتر جبائ الأجيال". *كراسات الأرشيف. الدفتر الجبائي رقم 1*. تونس: منشورات الأرشيف الوطني التونسي، 2010.
- _____. "التجديد في الكتابة التاريخية عبر منهج 'أهلنة' المعرفة". ورقة مقدمة في مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة 23/3/2019.

الأجنبية

- Bachrouch, Taoufik. *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*. Tunis: Publications de l'université de Tunis, 1977.
- _____. *Le Saint et le prince en Tunisie: Contribution à l'étude des groupes sociaux dominants 1782-1881*. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1989.
- Ben Youssef, Mohamed Sghîr. *Târîkh al-mâšra‘ al-mulkî fî salt’anat ‘Awlâd ‘Alî at-Turkî*. Victor Serres & Mohammed Lasram (trad.). *Mechra el-Melki: Chronique tunisienne (1705-1771): Pour servir à l'histoire des quatre premiers beys de la famille Husseïnite*. 2^e éd. Tunis: Éditions Bouslama, 1978.
- Benachenhou, A. *Régime des terres et structures Agraires au Maghreb*. Alger: Éditions populaires de l'armée, 1970.
- Berchem, Max Van. *La Propriété territoriale et l'impôt foncier sous les premiers califes: Étude sur l'impôt du kharâdg*. Genève: H. Georg, librairie de l'universite, 1886.
- Berque, J. & D. Chevalier (éds.). *Les Arabes par leurs archives (XVIe-XXe siècles)*. Paris: CNRS, 1976.
- Berque, Jacques. *L'Intérieur du Maghreb: XVe-XIXe Siècle*. Paris: Gallimard, 1978.
- Bessis, A. et al. *Le Territoire des Ouled Sidi Ali Ben Aoun: Contribution à l'étude des problèmes humains dans la steppe tunisienne*. Paris: P.U.F, 1956.
- Bouslama, Abdelmajid. "L'Évolution du régime de la propriété immobilière en Tunisie," *Revue juridique et politique: Indépendance et coopération*. vol. 24, no. 4 (1970).
- Boutier, Jean et al. *Corpus, sources et archives*, serie: Études et travaux de l'IRMC. Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2001.
- Brunschwig, Robert. *La Berbérie orientale sous les hafsidès des origines à la fin du XV siècle*. vol. 1, 2. Paris: Adrien-Maisonneuve, 1940 et 1947.
- C.E.R.M., *Sur le féodalisme*. Paris: Éd. Sociales, 1974.
- Chailley-Bert, J. "La Colonisation agricole en la Tunisie," *Revue générale des sciences pures et appliquées* (1896).

- Chater, Khalifa. *Dépendance et mutations précoloniales: La régence de Tunis de 1815 à 1857*. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984.
- Chérif, Mohammed-Hédi. *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Alî (1705- 1740)*. Series publications de l'Université de Tunis. 4^{ème} série: Histoire. vol. 1, 2. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984-1986.
- Congrès de l'Afrique du Nord (1908). at: <https://bit.ly/2JeVAC8>
- Coûte, H. *Les Impôts Achour et Hokor dans le département de Constantine*. Alger: Jourdan, 1911.
- Montety, H. de. *Une loi agraire en Tunisie: Étude de la législation établie en vue d'assurer la fixation au sol des indigènes sur les terres habous*. Cahors: IMP. Coueslant, 1927.
- _____. *Code du droit d'occupation des fonds ruraux Habbous en Tunisie*. Tunis: Imprimerie de la renaissance, 1932.
- _____. "Adaptation du jurisme occidental aux réalités sociales tunisiennes en matière foncière," *IBLA*. vol. 5, no. 2 (Avril 1942).
- Dumas, P. *Les Populations indigènes et la terre collective de tribu en Tunisie*. Tunis: Imprimerie française, 1912.
- Elboudrari, Hassan & Daniel Nordman (eds.). *Les Savoirs de l'administration: Histoire et société au Maghreb du XVI^e au XX^e siècle*. Casablanca: Fondation du Roi Abdul-Aziz, 2015.
- EL-Moudden, A. & A. Benhadda (coord.). *Les Études ottomans au Maghreb à travers les archives locales et méditerranéennes*. Rabat: La Faculté des lettres et des sciences humaines, 2005.
- Ferchiou, Sophie (dir.). *Hasab wa nasab: Patrimoine, alliance et en Tunisie*. Series: Sociétés arabes et musulmanes 7. Paris: Éditions du CNRS, 1992.
- Ganiage, Jean. *Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861- 1881)*. 2^{ème} éd. Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1968.
- Henia, Abdelhamid. *Le Jérid: Ses Rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840)*. Tunis: Publications de l'Ecole Normale Supérieure de Tunis, 1980.
- _____. Propriété et stratégies sociales à Tunis à L'époque moderne (XVI^e-XIX^e Siècles). Tunis: Faculté des Sciences humaines et sociales de Tunis, 1999.
- Ihl, O. & P. Veitl Séminaire. "Les Mises en scène du politique," Université Pierre Mendès France. Institut d'études politiques de Grenoble (20032004-). at: <https://bit.ly/2Ma5U2Y>
- Morsel, Joseph. "Traces? Quelles traces? Réflexions pour une histoire non passéeiste." *Revue Historique*. vol. 4, no. 68o (January 2016).
- *Les Cahiers de Tunisie*. no. 31, 3^{ème} trim. (1960).
- _____. Tome XVI. no. 6164-63-62-, 1er-2^{ème}-3^{ème}-4^{ème} trim (1968).
- _____. Tome XX. no. 79-80 (1972).
- Lescure, Paul. *Du double régime foncier de la Tunisie: Droit Musulman et loi foncière*. Tunis: Imprimerie française B. Borrel, 1900.
- Poncet, J. *La Colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881: Étude de géographie historique et économique*. Paris: La Haye Mouton, 1962.
- Pouyanne, M. *La Propriété foncière en Algérie*. Alger: Jourdan, 1900.
- Saumagne, CH. "Sur la législation relative aux terres incultes de L'Afrique Romaine." *Revue Tunisiennne* (Janvier - Juin 1922).
- Scemla, A. *Le Contrat d'enzel en droit tunisien*. Paris: Domat-Montchrestien, 1935.
- Valensi, Lucette. *Fellahs tunisiens: L'Économie Rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles*. Paris: La Haye Mouton, 1977.